# الغانم يغادر إلى إيطاليا على رأس وفد برلماني

غادر رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم البلاد أمس على رأس وفد برلماني متوجها الى جمهورية إيطاليا في زيارة رسمية تستغرق 4 أيام تلبية لدعوة رسمية من رئيسي مجلس الشيوخ والنواب الإيطاليين.

ومن المقرر ان يجتمع الوفد البرلماني الكويتي برئاسة الغانم في العاصمة الإيطالية روما الى رئيس مجلس الشيوخ بييترو غراسو ورئيسة مجلس النواب لورا بولدريني الى جانب رئيس الوزراء الايطالي ماتييو رينزي.

كما سيلتقي الرئيس الغانم والوفد البرلماني المرافق له خلال زيارته بقداسة بابا الڤاتيكان البابا فرانسيس الأول ووزير خارجية دولة الڤاتيكان الكاردينال بيترو بارولين.

وكان في وداع الوفد البرلماني المرافق لدى مغادرته على ارض المطار وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.علي العمير والقائم بالأعمال في سفارة جمهورية إيطاليا لدى الكويت فاليريو جوميني والأمين العام المساعد لشؤون الأعضاء والعلاقات العامة والإعلام سامي عبدالعزيز الشايع وكبار المسؤولين في الأمانة العامة.

ويضم الوفد البرلماني الكويتي إضافة الى الغانم كلا من الأعضاء فيصل الشايع ومبارك الحريص د.يوسف الزلزلة وفيصل الدويسان وماجد موسى ود.محمد هادي الحويلة وخلف دميثير وعبدالله العدواني.

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والوفد المرافق له اثناء مغادرتهم البلاد وفي وداعهم د. علي العمير

# النصف يسأل عن نادي الجهراء وإنتاج فيلم وثائقي

وجه النائب راكان النصف سؤالا إلى وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود جاء فيه:

خوَّل القانون منذ انشاء الهيئة العامة للشباب والرياضة التفتيش على حسابات الهيئات الرياضية عن طريق مفتشي حسابات يقومون بالتدقيق على اوجه الصرف مع رفع تقارير بذلك الى الجهات المعنية بالهيئة العامة للشباب والرياضة، وعليه يرجى افادتي وتزويدي بما يلي:

اسم المفتش المعين للتدقيق على حسابات نادي الجهراء الرياضي سنة 2013؟ وهل قام المفتش المعني برفع تقارير بوجود مخالفات بنادي الجهراء الرياضي لسنة 2013؟ اذا كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي بهذه التقارير، وهل اتخذت الهيئة العامة للشباب والرياضة أي اجراءات حيال ذلك؟ اذا كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي بالمستندات الدالة على هذا الشيء، وهل تم تشكيل لجنة لبحث المخالفات المالية والادارية لنادي الجهراء الرياضي لسنة 2013؟ اذا كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي بالقرار والتقرير المرفوع من اللجنة ومحاضر اجتماع اللجنة.

وما الاجراءات التي اتخذت حيال التقرير المرفوع من اللجنة المشكلة من قبل رئيس مجلس الادارة-المدير العام لهيئة الشباب والرياضة؟

وهل عرض تقرير اللجنة المشكلة للنظر في مخالفات نادي الجهراء الرياضي على مجلس ادارة الهيئة العامة للشباب والرياضة؟ اذا كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي بالمحضر والقرارات المتخذة بناء على هذا الاجتماع. وهل تم ارسال المحضر الى وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب؟ اذا كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي بالكتاب المرسل والمرفق معه محضر الاجتماع. وهل تم اعتراض وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب على المحضر؟ اذا كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي بالكتاب واسباب الاعتراض؟ وما الاجراءات التي تم اتخاذها من الهيئة العامة للشباب والرياضة؟

وفي سؤال آخر، قال النصف: قامت وزارة الاعلام بتوقيع عقد مع شركة لبنانية تدعى Fire Horse لإنتاج فيلم وثائقي بقيمة 800 ألف دولار أميركي رغم وجود عدد من التقارير من عدد من مسؤولي الوزارة بمخالفة الشركة للشروط التعاقدية المطلوبة. لذا يرجى تزويدي بالآتي: يرجى تزويدي بصورة من عقد الشركة المذكورة مع وزارة الإعلام وشروط تصوير الفيلم بالإضافة الى اسماء اعضاء اللجنة الاصلية المشرفة على تنفيذ الفيلم وصوره عن تقاريرهم، كذلك تقارير اللجان الاخرى التي تم تشكيلها والتي راجعت المادة المصورة وتوصياتها سواء بالموافقة او بعدم التزام الشركة للمواصفات، والشروط التعاقدية.

هل عرضت الوزارة الفيلم الوثائقي الذي كان من المفترض تنفيذه عن طريق شركة Fire Horse؟ وفي حال عدم عرض الفيلم ما اسباب عدم عرض الفيلم؟ يرجى تزويدي بنسخة من العقد المبرم بين وزارة الاعلام والمبالغ المدفوعة للشركة وهل هناك كفالة انجاز وفق ما تقتضيه عقود دولة الكويت؟ وفي حال وجود كفالة هل تمت مصادرتها وما علاقة المستشار جاد الاخوي بكافة مراحل تنفيذ الفيلم (لبناني الجنسية)، مع بيان قيمة المكافأة الشهرية التي تصرف له، والسند القانوني لصرفها على الرغم من وجود ملاحظات متكررة من ديوان المحاسبة بالمخالفة بتعيين المذكور وهل تم استرداد المبالغ المصروفة له ومن قام بالتوقيع على عقد العمل معه وهل تمت محاسبة المتسبب في هذه المخالفة؟ يرجى تزويدي بتاريخ التوقيع على العقد المبرم بين وزارة الاعلام مع احدى الشركات المحلية لتنفيذ وتصميم الحملة الاعلامية لانتخابات مجلس الامة اوائل عام 2013 وصورة عنه واسم الشركة الاعلانية التي قامت بتصميم وتنفيذ الاعلانات وأسماء اصحاب الشركة؟ وهل التزمت الشركة بالشروط التعاقدية وهل تم صرف اجمالي قيمة مبلغ العقد وفي حال عدم صرف المبلغ هل تمت مصادرة الكفالة المصرفية؟ وهل تمت احالة المخالفات التي ارتكبتها الشركة الى لجنة تحقيق؟ في حال الايجاب يرجى تزويدي بنسخة من نتيجة التحقيق والإجراءات التي اتخذتها الوزارة ضد الشركة.

يرجى تزويدي بقائمة بأسماء المستشارين والخبراء الذين وقع عقودهم وزير الاعلام منذ توليه المنصب ممن لم تحصل الوزارة على موافقة ديوان الخدمة المدنية مع بيان الأسماء والسيرة الذاتية لكل مستشار او خبير ومسوغات التعيين وقيمة المكافأة التي يتسلمها كل منهم وهل تم الالتزام بملاحظات ديوان المحاسبة بالمخالفة بتعيين هؤلاء المستشارين والخبراء وذلك بعدم وجود مسوغات التعيين.

رفع كتاب الى وزير الاعلام بإحالة كل من الوكيل المساعد للتلفزيون يوسف مصطفى والمستشار لدى الوزير د.زهير العباد بشبهة التعدي على المال العام وطلب احالتهم للتحقيق عن طريق ديوان الخدمة المدنية او الاحالة الى النيابة العامة بسبب تجاوزات بتوقيع محاضر مع مدينة الانتاج في جمهورية مصر العربية تلزم وزارة الاعلام بمبالغ مالية ضخمة تصل الى عشرة ملايين جنيه مصري، هل المذكورون مخولون بالتوقيع على مستندات كهذه مع تزويدي بالمسوغ لهذا التخويل وصور المراسلات التي تمت بين المذكورين والشركة المصرية المنتجة؟ كما يرجى تزويدي بنسخة من كتاب الاحالة المرفوع الى الوزير، مع بيان الاجراء الذي اتخذه الوزير لتطبيق ما جاء في كتاب الإحالة.

يرجى تزويدي بأسماء اعضاء لجنة التظلمات في وزارة الإعلام مع بيان مناصبهم في الوزارة. كم عدد التظلمات التي تسلمتها اللجنة؟ وما الاجراءات التي اتخذتها الوزارة لكل تظلم؟ كم عدد القضايا الادارية المرفوعة على وزارة الاعلام؟ وكم عدد القرارات الادارية التي تم الغاؤها سواء بأحكام قضائية او بكتب رسمية من ديوان الخدمة او الفتوى والتشريع وذلك بمخالفة النظم الادارية بالترقيات مع تزويدي بأسماء اعضاء اللجنة المختصة بدراسة الترقيات وتخصصات كل منهم وصور من محاضر اجتماعاتهم والجهة التي اصدرت هذه القرارات التي تم ابطالها وهل تمت محاسبة المتسبب؟

راكان النصف

**ما شروط تنفيذ وتصوير الفيلم الوثائقي بقيمة 800 ألف دولار إميركي؟**

# القضيبي يدعو الحكومة إلى مراجعة خطة التنمية وإعطاء القطاع الخاص فرصة المشاركة في تنفيذ المشاريع

أوضح النائب أحمد القضيبي أن التجارب الحكومية في تنفيذ خطط التنمية جميعها باءت بالفشل ولم يتحقق منها سوى جزء يسير وبعد سنوات طويلة، مشيرا الى أن هذا الفشل يرجع الى ترهل الجهاز الإداري في الدولة وعدم قدرته على تنفيذ وإدارة المشاريع التنموية.

وقال النائب القضيبي، في تصريح صحافي، ان الحكومات لم تقدم نموذجا واحدا على قدرتها لتنفيذ وإدارة المشاريع التنموية الكبرى الأمر الذي يرسم مستقبل الخطة التنموية الخمسية الحالية، وهو لن يختلف عن بقية الخطط السابقة، لافتا الى أن الشواهد في هذا الأمر عديدة ولعل أبرزها دخول الديوان الأميري على خط الانشاء والتنفيذ والإدارة لعدد من المشاريع التنموية رغم تحفظنا على هذا التدخل في العمل التنفيذي للحكومة.

وأوضح أن قراءة الخطة التنموية تجعلنا نتساءل إن كانت المشاريع الواردة في الخطة سيكون حالها مثل مستشفى جابر الأحمد أو جامعة صباح السالم (الشدادية) التي لم تر النور حتى الآن رغم اقرارها منذ سنوات، أو تكون النهاية مثل ستاد جابر الدولي أو جسر اليرموك الذي لا يعرف مصيره رغم انتهاء أعماله الانشائية منذ سنوات. وبين النائب القضيبي أن الحكومة تطرح مناقصات مليونية لانشاء مشاريع وتدفع لاحقا ملايين الدنانير من أجل أعمال الصيانة ومع هذا تعجز عن تشغيل تلك المشاريع بسبب الفساد وتفشي الواسطات وتوظيف عمالة غير متخصصة فيها، وهو ما يؤدي الى المشروع بالفشل وعدم الاستفادة منه تنمويا بل ويكون أحد أوجه الهدر في المال العام.

وأشار الى أن الحكومات والمجالس النيابية ابتعدت عن الاستثمار في الطاقات الوطنية، وهو ما خلق فجوة في سوق العمل المحلي، مشيرا الى أن معظم الطبقة العاملة أصبحت غير منتجة ولا يمكن أن تفيد المشاريع التنموية نتيجة التدخلات الحكومية والنيابية في التعيينات، لافتا الى أن المشاريع التنموية الجديدة أصبحت مجرد هياكل على الكفاءات وحاجة المشروع، وكذلك النواب أصبحوا مجرد جسر لتعيينات غير مستحقة لمصالح انتخابية، الأمر الذي ساهم في خلق طبقة عاملة غير قادرة على ادارة المشاريع على أرض الواقع مما ترتب عليه ادارة حكومية سيئة أصبحت حملا على المشاريع لا يمكن التخلص منه.

ودعا الحكومة الى مراجعة خطتها التنموية وإعادة النظر في المشاريع الواردة فيها والتي يمكن للقطاع الخاص تنفيذها وفق نظام القانون الجديد للمشاركة بين القطاعين العام والخاص، مؤكدا الى أن هناك الكثير من المشاريع التي يمكن للقطاع الخاص تنفيذها وادارتها دون تحميل الميزانية العامة للدولة أي عبء، بل ان هذا التوجه من شأنه أن يكون مصدرا للدخل للميزانية.

وحمل النائب القضيبي الوزراء والنواب مسؤولية هذا الخلل الإداري إذ ان كل وزير يوظف من يراه قريبا له ويحمل الولاء له وليس بناء على الكفاءات وحاجة المشروع، وكذلك النواب أصبحوا مجرد جسر لتعيينات غير مستحقة لمصالح انتخابية، الأمر الذي ساهم في خلق طبقة عاملة غير قادرة على ادارة المشاريع على أرض الواقع مما ترتب عليه ادارة حكومية سيئة أصبحت حملا على المشاريع لا يمكن التخلص منه.

ودعا الحكومة الى مراجعة خطتها التنموية وإعادة النظر في المشاريع الواردة فيها والتي يمكن للقطاع الخاص تنفيذها وفق نظام القانون الجديد للمشاركة بين القطاعين العام والخاص، مؤكدا الى أن هناك الكثير من المشاريع التي يمكن للقطاع الخاص تنفيذها وادارتها دون تحميل الميزانية العامة للدولة أي عبء، بل ان هذا التوجه من شأنه أن يكون مصدرا للدخل للميزانية.

وحمل النائب القضيبي الوزراء والنواب مسؤولية هذا الخلل الإداري إذ ان كل وزير يوظف من يراه قريبا له ويحمل الولاء له وليس بناء على الكفاءات وحاجة المشروع، وكذلك النواب أصبحوا مجرد جسر لتعيينات غير مستحقة لمصالح انتخابية، الأمر الذي ساهم في خلق طبقة عاملة غير قادرة على ادارة المشاريع على أرض الواقع مما ترتب عليه ادارة حكومية سيئة أصبحت حملا على المشاريع لا يمكن التخلص منه.

ودعا الحكومة الى مراجعة خطتها التنموية وإعادة النظر في المشاريع الواردة فيها والتي يمكن للقطاع الخاص تنفيذها وفق نظام القانون الجديد للمشاركة بين القطاعين العام والخاص، مؤكدا الى أن هناك الكثير من المشاريع التي يمكن للقطاع الخاص تنفيذها وادارتها دون تحميل الميزانية العامة للدولة أي عبء، بل ان هذا التوجه من شأنه أن يكون مصدرا للدخل للميزانية.

وحمل النائب القضيبي الوزراء والنواب مسؤولية هذا الخلل الإداري إذ ان كل وزير يوظف من يراه قريبا له ويحمل الولاء له وليس بناء

أحمد القضيبي

# التميمي: ينفي ممارسة ضغوط لثنيه عن تفعيل أدواته الرقابية

نفى النائب عبدالله التميمي من خارج الكويت ما تناوله بعض المغردين من أنباء عن ضغوط نيابية تمارس عليه لثنيه عن تفعيل ادواته الرقابية التي كفلها له الدستور تجاه اي وزير يتقاعس عن اداء واجبه التنفيذي.

وقال في تصريح صحافي إنه كنائب يمثل أبناء الشعب الكويتي بكافة انتماءاتهم وفي مختلف الدوائر ولن يرضى أن يتعرض أي منهم لظلم بين أو سلب لحقوقه، مشددا أن المواطن هو من يملك سلطة الحكم على الاداء للنائب فهو من يمثلهم تحت قبة عبدالله السالم ويحمل تطلعاتهم وطموحاتهم وليس لأحد سلطان بعد الله عليه إلا ابناء هذا الشعب.

وزاد التميمي فليس من المعقول أن يتم تصديق الشائعات بأنه يتعرض لضغوط من الأخ رئيس مجلس الامة أو النواب تجاه قيامه باستخدام الادوات الدستورية التي تخصه بحق اي من اعضاء السلطة التنفيذية لافتا الى أنه يسير وفقا لقناعته وإيمانه بضرورة معالجة اي خلل يراه في اي جهة حكومية.

وأضاف أن النائب الذي يسعى لإصلاح الوضع يجب عليه أن يتدرج في استخدام صلاحياته وقد يصل للنتيجة المرضية قبل أن يبلغ اقوى تلك الادوات وهو تقديم الاستجواب، مستدركا أن الاستجواب هو سؤال برلماني مغلظ ولا يجب أن يخشاه الوزراء الذين يريدون اداء الامانة بشكل نزيه.

وتابع التميمي أن ثقافة الخوف من الاستجواب زرعتها المجالس السابقة وساهم فيها بعض الوزراء الذين لم يحسنوا اصلاح الاوضاع ما جعلهم يخشون صعود المنصة، لكن هذا الوضع يجب أن ينتهي في هذا المجلس وعلى الوزير المتقاعس أن يواجه المسؤولية السياسية.

وختم تصريحه بالقول إن النائب الذي يريد أن يحظى بثقة الشعب يجب أن يراقب الوضع ويتدرج في استخدام الادوات الرقابية حتى وإن وصلت لصعود اي وزير «مقصر» للمنصة مردفا وهنا يدرك بقية النواب أن الحق الرقابي لهم يوازي الجانب التشريعي ولن يغامر اي منهم في منع زميل لهم من القيام بذلك.

عبدالله التميمي

# الخرينج إلى الأردن لمتابعة قضية أحد الطلبة

غادر نائب رئيس مجلس الامة مبارك الخرينج البلاد متوجها الى المملكة الاردنية الهاشمية في زيارة لمتابعة قضية احد طلبتنا في الاردن.

مبارك الخرينج

## «التشريعية» ناقشت قانوني الحج ومحكمة الأسرة

# الصانع يشيد بحجم التعاون بين أعضاء السلطتين

أشاد وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية يعقوب الصانع بحجم التعاون الملموس بين اعضاء السلطتين لترجمة التطلعات والغايات الى تشريعات وانجاز قائم على ارض الواقع، كاشفا في الوقت ذاته عن الانتهاء من مناقشة اعضاء السلطتين قانوني الحج والعمرة ومحكمة الاسرة والانتقال لمناقشة تعديل قانون المرافعات، فيما يخص الاعلان الالكتروني قريبا.

وقال الصانع في تصريح صحافي يوم أمس عقب اجتماع لجنة الشؤون التشريعية البرلمانية: «ناقشنا اعضاء اللجنة خلال الاجتماع قانوني الحج والعمرة ومحكمة الاسرة وسيتم الانتهاء من تقريرهما كما هو متوقع يوم الاحد المقبل».

وأشار الصانع الى ان الفريق الحكومي واعضاء اللجنة توافقا على ان يتم عقد الاجتماع التالي يوم الثلاثاء بعد المقبل لمناقشة تعديل قانون المرافعات فيما يخص «الاعلان الالكتروني بالدعاوي».

واعرب الصانع عن سعادته بحس التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية والذي سيتم ترجمته الى تشريعات تحقق المصلحة العامة، لافتا الى انه التمس ارتياح زملائه اعضاء اللجنة التشريعية لسرعة انجاز هذه المشاريع بقوانين.

وتوقع الصانع انه مادام هناك توافق بين السلطتين لا يستبعد ان تدرج هذه التشريعات كقانون محكمة الاسرة والمرافعات على جدول اعمال المجلس في القريب العاجل، مشيرا الى ان اولويات وزارة العدل ووزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية قانون الحج والعمرة وتم اليوم مناقشته على اعلى تمثيل في اللجنة وتم الانتهاء منه، وكذلك قانون الاسرة تم الانتهاء منه وسيتم الانتهاء قريبا من قانون المرافعات.

وأوضح الصانع ان قانون محكمة الاسرة من الاهمية بمكان كونه يحافظ على خصوصية الأسر وكرامتها ويحمي الطفل من اي اساءة نفسية قد يتعرض لها نتيجة انهيار اسرته وبالتالي فإن انجازه واقراره يعد نقلة نوعية في الاداء التشريعي.

وبيّن الصانع ان تعديل قانون المرافعات بما يقضي بالاعلان الالكتروني من الاهمية بمكان في القضاء على الدورة المستندية والبيروقراطية وما يترتب عليها من تأخير في البت بالكثير من القضايا وبالتالي فإن اقراره يعد نقلة في تقصير الدورة المستندية للقضايا.

وتابع الصانع: كما ان تعديل قانون الحج والعمرة يعمل على معالجة المثالب الموجودة بالقانون السابق ويطور عمل حملات الحج والعمرة.

يعقوب الصانع

# «الميزانيات» بحثت إنشاء جهاز المراقبين الماليين

بحثت لجنة الميزانيات والحساب الختامي مقترحا في شأن إنشاء جهاز المراقبين الماليين، بحضور وزير المالية أنس الصالح.

وقال رئيس لجنة الميزانيات النائب عدنان عبدالصمد ان لجنته اجتمعت مع وزير المالية بخصوص جهاز المراقبين الماليين، مؤكدا وجود مرونة من وزير المالية تجاه المقترح، إلا ان بعض المسؤولين داخل الوزارة يعارضون قرار الوزير المرن بشأن المراقبين الماليين ويحاولون التأثير عليه.

واضاف ان اللجنة مازالت في محل تفاوض حيث ان وزير المالية يطلب ان يكون جهاز المراقبين خاضعا لاشرافه.

واوضح انه ونوعا من المرونة فاللجنة لا تمانع شريطة موافقته على القانون.

وقال: اكدت اللجنة ضرورة اعطاء حصانة مالية للعاملين في جهاز المراقبين الماليين.

وانتهى عبدالصمد بتوجيه رسالة الى وزير المالية مفادها انه اذا وجدت اللجنة تعاونا ومرونة من الوزير فسوف يوافقون عل كافة طلباته، واذا لم تكن هناك مرونة وتعاون فسوف يتم العودة الى مقترح اللجنة وتكون تابعية الجهاز لمجلس الوزراء بل ويمكن ان يتم دراسة ان يكون تابعا لمجلس الامة.

من جانب آخر، وحول المقترح الذي يتعلق بنهاية اقامة الوافدين الذين امضوا 5 سنوات قال عبدالصمد ان هذا الاقتراح غير عملي ولا يمكن ان يطبق نهائيا، مشيرا إلى انه مع اعادة النظر بالتركيبة السكانية، ولكن ليس بمثل هذه الاقتراحات، وافاد انه ضد هذا الاقتراح لانه غير عملي على الإطلاق.

وعلى صعيد آخر قال عبد الصمد نأمل ان يستمر هذا الاستقرار السياسي للمزيد من الانجاز، مشيرا الى ان الاستقرار لا يعني عدم استخدام الادوات الدستورية والتصدي لمواطن الخلل والهدر في المال العام.

واضاف ان الاستثمارات المليارية لا يوجد عليها رقيب ولاحسيب كما يجب ان يكون فلا توجد عليها رقابة تامة، واوضح ان لديه اقتراحا بقانون لانشاء هيئة لتقييم الاستثمارات المليارية وتعمل على تقييم اداء المؤسسات.

واشار إلى اجتماع مهم يعقد غدا (اليوم) بين لجنة الميزانيات وديوان المحاسبة حيث سيتم التنسيق حول الجلسة الخاصة، المنتظر مناقشة تقارير ديوان المحاسبة حول الحسابات الختامية، رافضا ان تكون مجرد جلسة تنفيس، مشيرا إلى انه ستتم ايضا مناقشة الاستفادة من الجلسة الخاصة المقرر عقدها قريبا، وقال لا يمكن التكهن بتاريخ محدد عن الجلسة الخاصة.

وعلى صعيد حكم المحكمة الدستورية المرتقب غدا (اليوم) افاد انه لا يعتقد بان الطعن المقدم يمكن أن يرتقي الى طعن حقيقي يؤدي لإبطال مجلس الامة وانه لن يؤثر اي طعن على استمرارية المجلس.

وقال اعتقد ان حكم المحكمة سوف يكون لصالح مجلس الامة ونأمل ان يستمر المجلس حتى 2017.

عدنان عبدالصمد

# الدويسان: تخصيص ساعتين من كل جلسة لمناقشة أي طارئ لا يسمن ولا يغني من جوع

اعتبر النائب فيصل الدويسان ان تحديد ساعتين في الجلسات لمناقشة اي حدث طارئ امر لا يسمن ولا يغني من جوع، وهو مجرد استعراض اعلامي اعتدنا عليه بعد عدة تجارب لم نستفد منها البتة.

وقال الدويسان «غير مجد في اعتقادي أن مناقشة وبحث المشاكل مكانه الصحيح لجان المجلس المختصة بالموضوع»، وأضاف أنه بإمكان أي عضو سواء أكان نائبا أو وزيرا أن يدلي بدلوه ويعبر عن رأيه الحقيقي بعيدا عن المزايدات وعن التكسب الانتخابي ودغدغة مشاعر المواطنين.

ودعا مجلس الامة الى التخلي عن هذه العادة غير النافعة والتي تأخذ من وقت الجلسات ومن جهد النواب من دون طائل، وشدد على ضرورة التعامل مع الأحداث الطارئة بروية وحكمة وليس من خلال ردود افعال غير محسوبة تدخلنا في مشاكل فرعية بعيدا عن حل المشكلة الاصلية.

ووصف النائب الدويسان أن بعضا من النواب يريدون «فشة خلق» سينتج عنها جعجعة من غير طحين، فالراغب في مناقشة المشاكل دون وجود تقرير خاص به لا ريب أن نتاجه ليس سوى توصيات غير ملزمة للحكومة، وهذا لعمري لا يسمن ولا يغني من جوع.

فيصل الدويسان